الاتحاد المغربي للشغل-التوجه الديمقراطي
السكرتارية الوطنية

الرباط في 29 شتنبر 2014

بـلاغ حول نتائج اجتماع مجلس التنسيق الوطني
(الجزء الثاني من الدورة الثالثة: 27 شتنبر 2014)

انعقد طيلة يوم السبت 27 شتنبر 2014 بالرباط مجلس التنسيق الوطني للاتحاد المغربي للشغل-التوجه الديمقراطي؛ ويتعلق الأمر بالجزء الثاني من الدورة الثالثة التى سبق عقدها في 19 يوليوز الماضي والتي بقيت مفتوحة.

وقد التأم مجلس التنسيق الوطني من الساعة 11 صباحًا إلى الثامنة مساءً تحت شعار "التعبئة الشاملة في إطار جبهة نقابية واجتماعية موحدة لإنجاح الإضراب العام الوطني الوحدوي ضد الهجوم على الحريات والمكتسبات والحقوق الشغلية خاصة في مجالات التقاعد والقدرة الشرائية والشغل".

وشارك في أشغال المجلس وفقًا لجرد لائحة الحضور مئة (100) من المسؤولين/ات النقابيين أعضاء اللجنة الإدارية، وممثلين لمختلف الجامعات والنقابات الوطنية والاتحادات المحلية والإقليمية والجهوية والتنظيمات الموازية (المتقاعدين، الشبيبة والمرأة) والفئوية وأشرف على سيره الرفيق عبد الرزاق الإدريسي بمساعدة عضوي السكرتارية الوطنية الآخرين (الرفيقة خديجة غامري والرفيق عبد الحميد أمين) والرفيق سعيد الشاوي والرفيقتين نفيسة العلمي ووفاء القاضي. كما سجل المسير في البداية عددًا من الاعتذارات لأسباب نقابية ومهنية وشخصية.

ووفقًا لجدول الأعمال المصادق عليه بالإجماع جاء مسار الاجتماع كالتالي:

- تقديم الرفيق عبد الحميد أمين للتقرير العام حول تطور الأوضاع النقابية على ضوء الأوضاع العامة منذ اجتماع المجلس في 19 يوليوز الماضي وحول آفاق العمل خاصة على المستويين النضالي والتنظيمي.
- تقرير تكميلي أول للرفيق محمد هاكش، الكاتب العام للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي حول لقائه صحبة الرفيق عبد الرحيم هندوف مع موفدين اثنين عن الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل يوم 8 غشت الماضي.
- تقرير تكميلي ثاني للرفيق عبد الرحيم هندوف الكاتب العام للاتحاد النقابي للموظفين والموظفات عن نتائج اجتماع مجلسه الوطني ليوم 26 شتنبر؛
- تقديم مشروع البيان الختامي من طرف الرفيقة خديجة غامري؛
- مناقشة استكمال الهيكلة التي تُوجت بتشكيل لجنة للترشيحات لفرز المترشحين/ات لعضوية اللجنة الوطنية المنصوص عليها في القانون الأساسي المصادق عليه يوم 19 يوليوز الماضي؛
- المناقشة العامة لمجمل التقارير ولمشروع البيان الختامي؛
- المصادقة على البيان الختامي؛
- تركيز الخلاصات الأساسية من طرف المسير والمصادقة عليها؛
- تقديم نتائج مداولات لجنة الترشيحات المتعلقة بتشكيل اللجنة الوطنية والمصادقة عليها بالإجماع بعد تعديلها جزئيًا حيث تم تشكيل لجنة وطنية مكونة من 77 عضوًا من ضمنهم 25 امرأة.

ومن أبرز الخلاصات التي وافق عليها مجلس التنسيق الوطني وبتركيز:

- **على المستوى النضالي:**
  - الرجوع إلى الفقرة الثانية من البيان الختامي لمجلس التنسيق الوطني والتي أكدت بالخصوص أنه "يثمن قرار المجلس الوطني للاتحاد النقابي للموظفين والموظفات المرتبط بالتوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل **بتنظيم إضراب وطني ـ على صعيد الوظيفة العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ـ ومسيرة وطنية بالرباط يوم الخميس 30 أكتوبر 2014** كتتويج للتعبئة النضالية التي ستتواصل طيلة شهر أكتوبر، ويُعلن كذلك عزم الاتحاد المغربي للشغل ـ التوجه الديمقراطي على المشاركة في معركة الإضراب العام الوطني الوحدوي المنتظر تحديد توقيته من طرف التنسيق النقابي"؛
  - توصية للسكرتارية الوطنية ببعث رسالة باسم مجلس التنسيق الوطني للمركزيات النقابية الثلاثة في موضوع الإضراب العام الوطني.
- **على المستوى التنظيمي**، الاستناد على ما ورد في الفقرة الرابعة من البيان الختامي مع التأكيد على:
  - تخويل السكرتارية الوطنية صلاحيات اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين "التوجه الديمقراطي" من الشرعية القانونية؛
  - القيام بزيارات تنظيمية وتحسيسية لمختلف المناطق للقاء مع المناضلين/ات المنتسبين "للتوجه الديمقراطي" من مختلف القطاعات والاتحادات الترابية والتنظيمات الموازية والفئوية؛
  - تشكيل وتفعيل اللجان المركزية الوظيفية بدءًا بلجنة التنظيم، ولجنة الإعلام، ولجنة الانتخابات المهنية.

السكرتارية الوطنية

*** المرفقات**:
- البيان الختامي لمجلس التنسيق الوطني المنعقد يوم 2014/09/27
- البلاغ الصادر عن المجلس الوطني للاتحاد النقابي للموظفين يوم 26 غشت

*** ملحوظة**: الاجتماع تم بحضور وفدين نقابيين من هولاندا واسبانيا.